



نائب الرئيس في تقريره المقدم إلى اللقاء التشاوري الموسع :

الكشف عن تفاصيل دقيقة عما كانت تطرحه احزاب المشترك خلف الكواليس

طرحنا فكرة تشكيل حكومة وحدة وطنية للإشراف على الانتخابات فرفضها المشترك

قدم الأخ المناضل عبدربه منصور هادي، نائب رئيس الجمهورية، النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام الأمين العام تقريراً مهماً إلى اللقاء التشاوري الموسع لأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي وكتلتتي التحالف في مجلسي النواب والشورى ولجنة الممثلة لأحزاب التحالف في لجنة الحوار الوطني، أوضاع التقرير ما توصلت إليه اللقاءات مع أحزاب اللقاء المشترك، والتي عملت على تعطيل الحوار ومحاولة الوصول بالبلاد إلى حالة الفراغ الدستوري.

وكشف الأخ عبدربه منصور هادي عن الهدف الرئيس لأحزاب المشترك من وراء الحوار وهو الهروب من الانتخابات وإيصال البلد إلى فراغ دستوري موضحاً أن آخر اشتراطات المشترك هي المطالبة بالفيدرالية والكونفيدرالية والتعميد لمجلس النواب الحالي والغاء الدستور وإحلال مكانه قانون الطوارئ، وذلك في ثلاث نقاط طرحها على المؤتمر كشرط لمواصلة الحوار.

وقال نائب الرئيس لقد قدم المؤتمر وحلفاؤه التنازلات تلو التنازلات من أجل التغلب على تعنت المشترك وإنجاح الحوار الجاد والمسئول... مشيراً إلى أن من تلك التنازلات، تشكيل حكومة وحدة وطنية تتولى الإشراف على الانتخابات النيابية.

«الميثاق» تنشر نص التقرير تعميماً للفائدة وإيضاحاً للحقيقة:

تعهد «المشترك» وضع قضايا ليس لها علاقة بما يتم الاتفاق عليه

الفيدرالية والكونفيدرالية والتمديد لمجلس النواب الحالي والغاء الدستور آخر اشتراطات المشترك

الهروب من الانتخابات يهدف إلى إيصال البلد إلى فراغ دستوري

وتضييق الخناق عليها واستسلام والقاء القبض على العديد من تلك العناصر الإرهابية وتقديمها للعدالة..

كما أننا في اليمن ملتزمون بشرائنا الفاعلة مع المجتمع الدولي في هذا المجال وأقمنا شبكة من التعاون الفعال مع كافة الأطراف الإقليمية والدولية لتبادل المعلومات لتفويض خطر الارهاب وإفشال مخططاته الدينية التي تهدد أمن وسلامة الجميع ..

فالارهاب لم يكن في أي يوم من الأيام صناعة يمنية بل كانت اليمن هي ضحية للارهاب الذي لا دين ولا وطن له ويمثل اليوم أفة خطيرة يكتوي بناها جميع المجتمع وتطلب تضافر جهود الجميع

دستورية تؤدي إلى تطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية هو المدخل السليم لإخراج البلد من الأزمات القائمة.

التأكيد على إجراء الاستفتاء على التعديلات الدستورية أولاً بعد ذلك يبدأ التحضير لإجراء الانتخابات النيابية بما في ذلك القائمة النسبية اقترحوا أن يقوم الحوار الوطني الشامل بإقرار الإصلاحات المؤدية إلى تطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية في موعد أقصاه نهاية العام الحالي وبعد ذلك يتم الاتفاق على آلية متابعة تنفيذ ما يقره مؤتمر الحوار الوطني.

من جانب المشترك وشركائهم بغرض الإسراع في إنجاز الحوار والوصول إلى نتائج مرضية في أقصر وقت ممكن وعلى الرغم من المواقف الجادة والمسؤولة التي عبر عنها ممثلو المؤتمر في اللجنة الرباعية إلا أن ممثلي أحزاب اللقاء المشترك ظلوا منتمسين خلف مواقفهم السالبة الرافضة لأي تقدم في عملية الحوار والسعي لتعطيل الانتخابات وقد طرح جانب المشترك في اللجنة الرباعية المطالب التالية:

التأكيد على أن الحوار الوطني الشامل المؤدي إلى تنفيذ البند أولاً من اتفاق فبراير ٢٠٠٩م والذي يضي على إجراء تعديلات

الأخوة / أعضاء الهيئة النيابية
الأخوة / ممثلو المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه في لجنة الإعداد والتهيئة للحوار الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

نحن سعداء أن نتلقى بكم اليوم لنضعكم أمام ما وصلت إليه مسيرة الحوار الوطني في مرحلة الإعداد والتهيئة والتي حرص ممثلو المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه في التحالف الوطني الديمقراطي على بذل كل ما في وسعهم لإجناحه وتقديم التنازلات لتجاوز كافة العقبات التي كانت توضع مرتعزين بذلك على الثقافة والخلفية السياسية للمؤتمر الشعبي العام وحلفائه التي تعتمد في أساسها وجودها على الحوار، نهجاً ووسيلة، في التعامل مع مختلف القضايا وبما يعزز ويطور تجربتنا الوطنية الديمقراطية ويعلمكم مكاسب الثورة ويحافظ على المكاسب الوطنية في ظل بيئة نظامنا السياسي المتعدي ..

وبناء على كل ذلك حرصنا على التعامل بمسؤولية مع كل الاتفاقات التي كان المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني طرفاً فيها، بدءاً من اتفاق يونيو ٢٠٠٦م - قبل الانتخابات الرئاسية والمحلية - ثم اتفاق فبراير ٢٠٠٩م، فالخمس التنفيذي لاتفاق فبراير الموقع في ١٧ يوليو ٢٠١٠م، كاتفاقات سياسية تمت في إطار الشرعية الدستورية، راضين أي محاولة للإنتقال على المؤسسات الدستورية أو تجاوزها .. لكننا في كل مرحلة من تلك المراحل، كنا نواجه تعنتاً من قبل أحزاب اللقاء المشترك، التي تعمدت وضع قضايا ليس لها علاقة بما يتم الاتفاق عليه وإنما تهدف إلى وضع عراقيل أمام البدء بحوار جاد ومسئول يكون الهدف منه الوصول إلى نتائج ملموسة تصب لمصلحة الوطن والمجتمع وخلال مسيرة تعاملنا مع اللقاء المشترك في كافة محطات الحوار كان الهدف الرئيسي للقاء المشترك يتمثل بالهروب من الانتخابات وعدم الحديث عنها وجعل الحوار وسيلة فقط لتعطيل إجراء الاستحقاقات الدستورية في موعد المحدد لإيصال البلاد إلى مرحلة الفراغ الدستوري وخلال مسيرة مرحلة الإعداد والتهيئة للحوار وبعد أن تم تشكيل لجان مفرقة عن لجنة الماتين ونظراً لضيق الوقت فقد تم تشكيل اللجنة الرباعية من عبدربه منصور هادي والدكتور عبدالكريم اليرباني من جانب المؤتمر وحلفاؤه والدكتور ياسين سعيد نعمان وعبد الوهاب الانسي

مقرحات الرئيس التي اعترض عليها المشترك

في ضوء ذلك تم اللقاء بفخامة برئيس الجمهورية عصر يوم الخميس الموافق 21-10-2010م حيث مثل المؤتمر وحلفاؤه نائب رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي والدكتور علي محمد مجور فيما مثل المشترك عبد الوهاب الانسي وياسين سعيد نعمان حيث قال الأخ الرئيس بأن ما جاء في الورقة المذكورة لن يؤدي سوى إلى إحداث فراغ دستوري وتعطيل لعمل المؤسسات وطرح الرئيس العديد من الملاحظات على الورقة المقدمة وقدمت تلك الملاحظات مكتوبة وتم إبلاغها من قبلنا للأخوين محمد البيدومي وياسين سعيد نعمان وهي على النحو التالي:

- 1- التأكيد على أن الحوار الوطني الشامل لتنفيذ اتفاق فبراير 2009م الذي يؤدي إلى إجراء تعديلات دستورية تؤدي إلى تطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية حسب طلب أحزاب اللقاء المشترك وبما من شأنه الخروج بروية وطنية لمعالجة القضايا التي تهم الوطن وتخدم مصالح العليا.
- 2- التصويت النهائي في مجلس النواب على مشروع التعديلات لقانون الانتخابات والاستفتاء التي تم التصويت على موادها مادة مادة وأذا وجدت مواد ترون من وجهة نظرهم بأنها ما تزال محل خلاف يتم العودة إلى محاضر مجلس النواب بهذا الشأن أو تشكيل لجنة مصغرة من أعضاء مجلس النواب من الطرفين للاتفاق على تلك المواد والتصويت على القانون في مدة لا تتجاوز الاستحقاق القانوني للفرات الزمنية لإجراء الانتخابات النيابية في موعدنا المحدد.
- 3- إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء سواء من القائمة السابقة المقررة من مجلس النواب أو الاتفاق على قائمة أخرى والمضي في إجراءات الانتخابات النيابية في موعدنا المحدد في ابريل 2011م طبقاً لما تم الاتفاق عليه والذي بموجبه تم تعديل المادة (65) من الدستور والتمديد لمجلس النواب الحالي لمدة سنتين وبلرة واحدة.
- 4- تشكيل حكومة وحدة وطنية من الأحزاب الممثلة في مجلس النواب تتولى الإشراف على سير الانتخابات النيابية.
- 5- تشكيل لجنة مصغرة من المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأحزاب اللقاء المشترك وشركائه لدراسة ما

- يتم تقديمه من الطرفين حول التعديلات الدستورية ومنها ما يتعلق بتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية وبعد الاتفاق عليها من الطرفين يتم إزالتها إلى الحوار الوطني وبعد إقرارها تستكمل الإجراءات بشأنها طبقاً للدستور والقانون.
 - 6- وجاء في ملاحظات الأخ الرئيس بان ما ورد في الورقة حول بناء الدولة اللامركزية تعاد صياغتها على النحو التالي:
 - تعزيز دور الحكم المحلي في اتجاه اللامركزية الإدارية والمالية وبما يحقق حكماً محلياً واسع الصلاحيات وتجرى التعديلات الدستورية والقانونية اللازمة لذلك بحسب ما يتم الاتفاق عليه من الطرفين) لأنه يفهم من تغيير بناء الدولة اللامركزية بأنه يسير في اتجاه مفهوم الفيدرالية أو الكونفيدرالية.
 - 7- يتم إنجاز ما ذكر أعلاه وخصوصاً ما يتعلق بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء والتصويت النهائي على قانون الانتخابات والاستفتاء في موعد لا يتجاوز السابع والعشرين من شهر أكتوبر 2010م وذلك التزاماً بالمواعيد الدستورية والقانونية لإجراء الانتخابات النيابية في موعدنا المحدد.
- مع شكرنا وتقديرنا لكل الجهود التي بذلنا من قبلكم وهذه مجرد ملاحظات للمصلحة الوطنية ولكل مجتهد نصيب فمن أخطأ فله أجر ومن أصاب فله أجران.
- ولكنهم اعترضوا على ما جاء في الملاحظات المقدمة من فخامة الأخ رئيس الجمهورية.

ضمانات رئاسية رفضها المشترك

حرصاً من فخامته على إرسال رسالة تطمينية للمشاركين فيما يتعلق بالضمانات المستقبلية لهم قدم الأخ الرئيس مقترحات جديدة قدمت للمشاركين عبر الأخ محمد البيدومي وهي:

- إذا كان الأخوة في أحزاب اللقاء المشترك يريدون تأجيل التصويت على التعديلات في قانون الانتخابات المنظورة أمام مجلس النواب فلا مانع من ذلك ويتم العمل بالقانون الحالي وتتخذ الخطوات التالية:
- يتم أولاً إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء من أجل مراجعة وتعديل جداول الناخبين للفترة المتبقية من موعد إجراء الانتخابات النيابية والتحضير لها وبما يكفل إجراءها في موعدنا المحدد.
- تشكيل حكومة وحدة وطنية تتولى الإشراف على سير الانتخابات النيابية.
- تشكيل لجنة مصغرة من الأحزاب الممثلة في مجلس النواب وذلك للاتفاق على التعديلات الدستورية المقدمة من الجانبين.
- نؤكد التزامنا بالشراكة في حكومة الوحدة الوطنية التي سوف تتولى الإشراف على سير الانتخابات النيابية وخلال الفترة المتبقية من موعد إجراءها.
- كما نؤكد التزامنا بالشراكة في الحكومة القادمة بعد الانتخابات النيابية بغض النظر عن نتائج تلك الانتخابات..

لكنهم رفضوا ذلك أيضاً وظلوا يماطلون والهدف كان واضحاً هو تعطيل الانتخابات والوصول بالبلاد إلى مرحلة الفراغ الدستوري وتعطيل عمل المؤسسات ولذلك وجدنا أنفسنا في المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني وكالتزام دستوري ان نتهيا للمضي قدماً في الإعداد لإجراء الانتخابات النيابية وفي موعدنا المحدد لتجنب البلاد مرحلة الوصول إلى الفراغ الدستوري لأنه يترتب على ذلك مخاطر كبيرة مع تأكيدنا على الحرص على الحوار الجاد والمسئول سواء قبل الانتخابات أو اثناها او بعدها ونحن منفتحون للحوار مع الأخوة في أحزاب اللقاء المشترك ولما فيه خدمة المصلحة الوطنية..

- 1- متابعة إدخال قانون الانتخابات والاستفتاء إلى مجلس النواب على ضوء الإصلاحات التي يقرها الحوار الوطني.
 - 2- بناء الدولة اللامركزية.
 - 3- تطوير النظام السياسي وتحقيق التوازن بين السلطات وتحقيق التنمية الاقتصادية والمتوازنة في أنحاء الجمهورية والعدالة في تخصيص الموارد كما طرحوا مسألة التمديد لمجلس النواب وهذا في مجمله كان يعني الوصول إلى الفراغ الدستوري وتعطيل عمل المؤسسات الدستورية.
- (أنظر مقترحات الرئيس)
- وأصروا على ما جاء في ورقتهم وطرح به دليل آخر يستند على خبارين:-
- الخيار الأول:**
الاتفاق على استيعاب ملاحظة فخامة الأخ الرئيس إلى اللجنة الرباعية.
- الخيار الثاني:**
السير في الانتخابات النيابية على أساس الالتزام بالمواعيد الدستورية والقانونية بما في ذلك إعادة القانون إلى مجلس النواب وإقرار القانون الذي سبق التصويت عليه مادة مادة.. وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وإجراء الاقتراع في ٢٧/١١/٢٠١٠م.. ولكنهم أيضاً رفضوا كلا الخيارين وقالوا بأن ما جاء في رسالة الأخ رئيس الجمهورية أهون لهم.. وعبروا عن مخاوف بان المؤتمر الشعبي العام سوف يدفع بهم للمشاركة في الانتخابات ومن ثم لا يوفي ببقية الالتزامات المتعلقة بالتعديلات الدستورية والقائمة النسبية أو بما يسميانه الشراكة..
- (أنظر ضمانات رئاسية للمشاركين)

تداعيات الطرد

هذا ما تم بشأن الحوار ونجدنا مناسبة أيضاً لنعرض عليكم بعض المستجدات المتعلقة بتداعيات حادث الطردين المشهورين اللذين اكتشفا في كل من دبي ولندن والذين قبل بأنهما جاءا من اليمن.. ولقد أوضح الأخ الرئيس في مؤتمره الصحفي المعلومات المتعلقة بهذا الجانب وما اتخذ من إجراءات ولا شك أنكم تعلمون بأن اليمن تعتبر من أكثر الدول معاناة نتيجة الارهاب الذي اضر بسمجتها ومصالحها ودفع اليمن ثمناً باهظاً في حربه المفتوحة ضد العناصر الإرهابية من تنظيم القاعدة سواء على الصعيد الاقتصادي والتنموي أو على صعيد السياحة والاستثمار.

بالإضافة إلى تلك الخسائر الكبيرة من الأرواح الأبرياء من المواطنين والجنود والصف والضباط والذين بلغوا في شهرين فقط أكثر من ٧٠ شهيداً ذلك أن العناصر الإرهابية الضالعة من تنظيم القاعدة ظلت تمارس القتل مجرد القتل وتعيث في الأرض الفساد وقامت بأعمال الاغتيالات وقتل الاقنس المحرمة والأمة إنما وعوانا وبدون وجه حق ومزالت الجهود مذبذولة في مجال مكافحة الإرهاب وملاحقة تلك العناصر الضالعة التي أساءت لديننا الإسلامي الحنيف دين الرحمة والعدل والحق الذي يدعو إلى الاعتدال والتسامح وإلى نيل العنف والغلو والتطرف.

وحققت أجهزةتنا الامنية نجاحات ملموسة في مجال مكافحة الارهاب ووجهت ضربات استباقية للعناصر الإرهابية في اوكارها



البسمة في وجه الضيف .. في وجه السائح أكبر عامل للجذب السياحي

www.yemen-tourism.com

<p>العنوان: الجمهورية اليمنية - صنعاء - منطقة عصر أمام مستشفى سبلاس متفرع من شارع الزبييري.. تلفون: (٤٦٦١٢٩-٤٦٦١٢٨) فاكس: (٢٠٨٣٣٣-٢٠) - ص.ب: (٣٧٧٧)</p>	<p>الإشترابات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة</p> <p>أسعار الإشرابات:</p> <ul style="list-style-type: none"> الشركات والمؤسسات الأجنبية «٢٠٠» دولار الشركات والمؤسسات اليمنية «٥٠٠» ريال 	<p>سكرتير التحرير محمد صالح الجراي توفيق عثمان الشرعبي</p>	<p>نائب مدير التحرير عبد الولي المذابي يحيى علي نوري</p>	<p>الميثاق</p>
--	---	---	---	-----------------------